مجلة جامعة الملك سعود، م ١، العلوم الإدارية (١، ٢)، ص ص ٢٧ - ٦٢ (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)

النظرية العامة للانصهار الدولي

صدقة يحيى فاضل

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث: أية محاولة للتقارب والتعاون والتعامل السلمي المكثف والاتحاد بين دول معينة . . . هي عبارة عن عملية انصهار دولي، يمكن أن تؤدي إلى سيادة السلام والوئام بين أطرافها، على الأقل. وأية محاولة عكسية . . . تمثل عملية تفكيك وتنافر دولي، يمكن أن تؤدي إلى نشوء صراع، بين أطرافها، على الأقل. والعلاقات الدولية برمتها تتأرجح وتتدرج بين ظاهرتيْ الصراع والتعاون . . ويمكن القول بأن لكل من التعاون والصراع درجات ومستويات ونتائج . . الخ. كما يمكن القول بأن أقصى درجات الصراع تتمثل في استخدام العنف (القوة المسلحة) ضد الخصم. بينما يمكن أن يمثل الاتحاد (أو الوحدة الكلية في أحيان كثيرة) أقصى درجات التعاون (الانصهار) الدولي. من هنا كانت دراسة كل من التعاون والصراع الدوليين هي صلب دراسة العلاقات الدولية. إن دراسة كل من الصراع والتعاون بين الدول هي دراسة متكاملة ومترابطة عضويا . . . فحتى يمكن الإلمام أكثر بطبيعة الصراع الدولي، لابد من الإحاطة بطبيعة التعاون فيما بين الدول، والعكس صحيح. وكثيرا ما يعتمد فهم طبيعة التعاون على فهم طبيعة الصراع.

وتتناول نظرية الانصهار الدولي عمليات التعاون (الانصهار) الدولي . . . محاولة الكشف عن خواصها وحقائقها . . . وفهم هذه الخواص والحقائق يساعد على فهم محاولات الانصهار الدولي فهما علميا سليما. وذلك يعني فهم المحاولات الدولية المعاصرة، وبخاصة الإسلامية والعربية منها . . . والتي يأتي في مقدمتها (في الوقت الحاضر) كل من: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فكما هو معروف، تشهد منطقة الخليج العربي (منذ سنة ١٩٧١م) محاولة انصهارية دولية نشطة بين دول الخليج العربية الست (الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر،

الكويت) . . . وهذه المحاولة تتمثل الآن وتتجسد في «**مجلس التعاون لدول الخليج العربية**» . ولفهم هذه المحاولة فهما علميا سليما، لابد (في رأينا) من فهم نظرية الانصهار الدولي . وهذه النظرية هي موضوع بحثنا هذا .

نظريات الانصهار الدولي

هي مجموعة النظريات والبحوث العلمية التي تجرى لمعرفة كيف ينشأ الانصهار (التعاون أو الاتحاد) بين الدول، وكيف يستمر ويقوى، وكيف يضعف وينتهي . أو هي (أي دراسة «الاتحاد السياسي» ـ كما أسماها اميتاي اتزيوني) : الدراسة العلمية التي تحاول أن تتناول الأسئلة التالية، ومن ثم تحاول الإجابة على تلك الأسئلة [١، ص١٤ ؛ ٢] :

تحت أي ظروف وحالات ينشأ الانصهار الدولي؟ ما هي القوى التي تؤثر في تطوره إيجابا وسلبا؟ ما هي الاتجاهات التي يتخذها؟ ما هو وضع النظم المتأثرة بعملية الانصهار ـ عندما تتوقف تلك العملية؟

يقول كل من «**فالتزجراف**» و «**داورتي**» إن دراسة الانصهار الدولي تعني المحاولة العلمية لمعرفة أمرين، أو الإجابة العلمية على سؤالين رئيسين، هما [٣، ص ص ٤١٧-٤٦٧] :

(١) ما الذي يحدد مدى ولاء الناس (أفراد وجماعات) لكيان سياسي معين؟

(٢) كيف يتحقق «الإجماع الموضوعي» و«الإجماع الاجرائي» وكيف يستمر فيما بين الحكومات السياسية المختلفة؟

ولقد تخصص مئات من علماء السياسة والعلاقات الدولية المعاصرين في دراسة الانصهار الدولي، والبحث العلمي فيه . وكتب بعض أولئك عشرات المؤلفات التي تحاول شرح هذه الظاهرة . ولكن، حتى الآن لا توجد نظرية علمية واحدة متكاملة، يمكن الركون إليها لشرح ظاهرة الانصهار الدولي المتنوعة والمتشعبة الجوانب . وتبعا لذلك، تعددت التعاريف والاصطلاحات وتنوعت التفسيرات واختلفت النظريات .

ويطول بنا الحديث جدا لو حاولنا مناقشة كل اتجاهات وتطورات نظرية الانصهار الدولي واستنتاجاتها المتعددة والمتنوعة. ومراعاة للاختصار، سنقدم عرضا عاما لما نعتقد أنه يمثل الخلاصة العامة لنظرية الانصهار الدولي المعاصرة. لذلك، رأينا إيجاز أهم استنتاجات تلك النظريات... في أهم جوانب العملية الانصهارية الدولية. وقمنا بصياغتها في إطار عام واحد.... ليمثل ذلك الإطار (في رأينا) ما يمكن تسميته بـ «**النظرية العامة للانصهار الدولي**».

ونعرض فيما يلي هذه النظرية... في نقاط ست. بعد تقديم موجز لنشأة نظرية الانصهار الدولي... أو أهم الدوافع التي تؤدي إلى وجود اهتمام معاصر متزايد لدراسة هذه الظاهرة (علميا)... ظاهرة الانصهار الدولي.

القومية... ونشأة نظرية الانصهار الدولي

يمكن القول إن معظم دراسات الانصهار الدولي العلمية ونظرياته (استنتاجات تلك الدراسات)، إنما تتمحور حول مفهوم وتأثير ظاهرة «**القومية**»، وخاصة عندما تنعكس تلك الظاهرة في عنصريْ «**السيادة**» و«**الاستقلال**». فقد نتج عن اهتمام دارسي العلاقات الدولية بدراسة وفهم ظاهرتيْ الصراع والتعاون الدوليين، اهتماما واسعا بظاهرة «**القومية**»، لكون الظاهرة الأخيرة لها أكبر الأثر في العلاقات الدولية المعاصرة [٤؛ ٥، ص ص٩٥- ٢٢٠؛ ٦].

فبعد تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية معروفة، دخل تطور الدولة التاريخي، منذ نهاية القرن الثامن عشر، إلى ما يعرف بمرحلة «**الدولة القومية**»، إشارة إلى سيطرة ظاهرة القومية على هذا الكيان المسمى بـ «**الدولة**». وأصبحت القومية (متمثلة في المصلحة القومية لكل دولة) هي العامل المؤثر الأكبر الآن على سلوك الدولة - أي دولة - نحو الآخرين.

وحتى بعد تبلور ظاهرة «**الأيديولوجيات**» السياسية الدولية، منذ بداية القرن العشرين تقريبا، استمرت القومية كأهم عامل مؤثر على سلوك الدولة، يليها عامل «**الأيديولوجية**».

وبعد ظهور وتبلور مفهوم «**القومية**»، في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، سرعان ما انتشر «**الشعور القومي**» بين مختلف سكان العالم.[١] وكان السبب الرئيس لذلك الانتشار هو اتصال أوروبا (مصدر القومية) بالعالم غير الأوروبي، وخاصة عن طريق حملات التبشير المسيحية والاتصالات الاقتصادية، وكذلك حملات الاستعمار الأوروبي، الذي غزا معظم أرجاء العالم.

والقومية هي ظاهرة اجتماعية ـ سياسية. وهي «عقيدة سياسية تطالب بأن يكون ولاء الفرد لجميع أمته ودولته». وغالبا ما تقوم على أساسين، هما:

— فصل الدين عن الدولة، أو عزل الأمور الدينية عن الدنيوية.
— تحقيق ترابط وتماسك الأمة بشتى الوسائل الممكنة [٦، ص ص٣ـ٦].

ويورد «**ايلي كدوري**» عدة تعريفات لظاهرة القومية، منها[٤، ص٩]:[٢]

إن مفهوم القومية (nationalism) هو عبارة عن عناصر رئيسة ثمانية، حيث تقوم القومية (غالبا) على بعض أو كل العناصر الثمانية التالية:

(١) اللغة المشتركة
(٢) الجنس المشترك (الأصل العرقي الواحد)
(٣) الثقافة (culture)
(٤) الاقليم المشترك
(٥) التاريخ المشترك
(٦) وحدة الهدف والمصير
(٧) الخطر الأجنبي المشترك
(٨) الدين المشترك

فإذا توافرت هذه العناصر في أمة معينة أصبحت ذات قومية مكتملة، وهي التي تعكس واحدا من أقوى عوامل الترابط بين مجموعة معينة من البشر. غير أن معظم قوميات

---

(١) لابد من التفريق بين «القومية» و«الوطنية». فالأولى هي ظاهرة حديثة نسبيا. أما «الوطنية» فإنها ـ باعتبار التعريف المتفق عليه لها ـ قديمة قدم التاريخ الإنساني. فالوطنية (أي حب الوطن وحب الانتماء إلى مسقط الرأس وأرض الآباء والأجداد، والتعلق بالتراث الذي قام على جهة معينة من الأرض) هي أمر طبيعي وغريزي، يوجد في كل إنسان ـ تقريبا. وتعتبر (غالبا) من مسلمات السلوك البشري.

(٢) ومن أهم «رموز» القومية: عَلَمُ الدولة، السلام الوطني، اليوم الوطني، النصب الوطني... الخ. أما «إيلي كدوري» فهو أمريكي الجنسية، وهو من أصل عراقي، اسمه (باللغة العربية): إيلي خدوري.

العالم الحالية لا تحظى بتوافر كل هذه العناصر الثمانية مجتمعة. حيث تفتقر إلى واحد أو أكثر من العناصر المذكورة. ومع ذلك فهي قوميات قائمة وفعالة.

وإذا سلمنا بأن تلك هي العناصر الرئيسة التي تكوّن القومية، لأمكن أن ننظر إلى قوميات العالم من خلالها. حيث نجد أنه ليس من الضروري توافر كل هذه العناصر الثمانية مجتمعة، حتى نكون بصدد قومية واحدة. إنما يكفي توافر بعضها (في كثير من الحالات) لنشوء قوميات ودول قومية متحدة.

فهناك (مثلا) **القومية السويسرية**، وهي قومية ناقصة، لعدم توافر اللغة المشتركة الواحدة (فهناك أربع لغات رئيسة في سويسرا الآن)، وكذلك الجنس المشترك والدين الواحد. وهناك **القومية الأمريكية**، التي تفتقر أكثر إلى وجود: الجنس المشترك، الثقافة المشتركة، التاريخ المشترك، الدين المشترك. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن «**القوميات السوفيتية والهندية والبرازيلية**... الخ. فهذه القوميات التي ذكرناها وغيرها تعتبر الآن من أكثر القوميات فعالية وتماسكا على ساحة العلاقات الدولية، رغم أن كلا منها يفتقر إلى عنصر أو أكثر من عناصر القومية الرئيسة.

كما أن توافر واحد أو أكثر من هذه العناصر، لا يؤدي (بالضرورة) إلى نشوء قوميات متحدة ودول قومية معينة. فتوافر عناصر اللغة والجنس والثقافة والدين المشترك بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا واستراليا (مثلا) لم يؤد إلى ظهور قومية واحدة، أو دولة قومية متحدة.

وتعتبر الأمة العربية (مجتمعة) من الأمم القلائل في عالم اليوم التي تتوافر لديها (بصفة عامة) كل العناصر الثمانية مجتمعة. ومع ذلك نرى هذه الأمة وقد انقسمت إلى أكثر من عشرين دولة. فرغم وجود روابط قومية قوية فيما بين العرب من المحيط إلى الخليج، إلا أن اتحادهم جميعا في دولة قومية واحدة في المستقبل المنظور، يبدو الآن وكأنه من المستحيلات.

إن ظهور إحدى وعشرين دولة عربية يمكن أن يؤدي إلى ظهور قوميات فرعية (إقليمية) كثيرة داخل القومية العربية. ويبدو أن تلك القوميات الفرعية آخذة في النمو

والطغيان على القومية العربية الأكبر، مع مرور الزمن. وهذا الواقع العربي المؤسف تمخض ـ بصفة رئيسة ـ نتيجة المخطط الاستعماري ضد العرب، وكذلك معظم التكوين السياسي العـربي المعاصر، والذي يساعد على مزيد من الابتعاد عن الوحدة العربية، عبر وسائل مختلفة، من بينها التأكيد الفعلي على الشخصية الإقليمية.

والخلاصة، أنه كلما اكتمل وجود العناصر الثمانية المذكورة وتعمق ذلك الوجود، كلما كبر الدافع نحو ظهور قومية واحدة ودولة قومية متحدة. غير أن العكس ليس صحيحا في أغلب الحالات. فقد تظهر دول قومية تجمع مجموعات معينة من البشر دون توافر بعض تلك العناصر الثمانية، وإن كان من الضروري توافر بعضها حتى يمكن للقومية أن تظهر في الواقع.

ومهـما كان المنظار الذي يُنظر من خلاله إلى القومية، نجد أن كل دارسي القومية (تقريبا) قد اتفقوا على وجود مزايا وعيوب لهذه الظاهرة. **فمن أبرز مزايا القومية**: أنها يمكن أن تمثـل أسـاسـا قويا لخلق الشعـور بالتضامن والتكافل الاجتماعي لدى أفراد المجتمع الواحد، وتساعد على ظهور ذلك المجتمع أمام الغير بشكل متميز ومتماسك.

غير أن أبرز نتائجها السلبية تتلخص في أنها يمكن أن تؤدي إلى ما يلي [٥، ص ص٨٢ ـ ٨٥؛ ٦، ص ص ١٣ـ١٨؛ ٧، ص ص ٣٦١ـ٤٨٩] :

١ ـ تدعيم النزعات العنصرية بين البشر، مما يجعلها «عامل مفتت» . . . للمجتمع الإنساني ككل.

٢ ـ تقسيم المجتمع البشري إلى مجموعات مختلفة (ومتناقضة في كثير من الحالات).

٣ ـ القضـاء على مبادىء الأخوة والمساواة بين الشعوب عبر التأكيد على المصلحة القومية الضيقة، ولو تعارضت مع المصلحة الإنسانية العامة، أو أي اعتبارات أخرى.

وبذلك، يعتبرها معظم كتاب العلاقات الدولية أكبر العوامل المؤدية إلى الصراعات والحروب بين أمم العالم. وقد ذكرنا أن القومية انتشرت في معظم أرجاء العالم، ومن ذلك العالمين العربي والإسلامي. فقد نتج عن التأثير الاستعماري والفكري الغربي على العرب

والمسلمين انتشار هذه الظاهرة، لتصبح أقوى دوافع سلوك معظم الدول العربية والإسلامية المعاصرة. وما حركة «**القومية العربية**»، التي بدأت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وتمخض عنها فيما بعد قيام «**جامعة الدول العربية**» في سنة **١٩٤٥م**، إلا المثال الأوضح لذلك الانتشار في العالم العربي.

الإسلام والقومية

يثور بين الفينة والأخرى جدل كبير حول العلاقة كما يجب أن تكون، بين الإسلام والعروبة، أو بين الإسلام و«القومية». حيث إن ذلك الجدل المهم والمصيري ـ كما هو معروف ـ كان وما زال قائما بين كثير من المثقفين والمفكرين العرب والمسلمين [٨].

ويقول معظم القوميون العرب المتحمسون لتحقيق «**الوحدة العربية**»، بأن التكتل القومي العربي المرجو لا يتعارض مع الدين الإسلامي ـ دين الغالبية العظمى من العرب. بل يذهب بعض القوميون إلى المناداة بتقديم الوحدة العربية والعمل لتحقيقها على أسس قومية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات دينية أو غير دينية.

بينما يصر كثير من المفكرين (ومنهم مفكرون عرب ومسلمون) على أن الإسلام لا يعترف بـ «**القومية العربية**». فالإسلام لا يعترف إلا بوجود دارين، «**دار الإسلام**» و«**دار غير الإسلام**». وأن دار الإسلام تشمل كل مسلم (بصرف النظر عن جنسه ولغته وأصله . . . أو قوميته) ودار غير الإسلام تشمل كل غير مسلم، وبصرف النظر عن قوميته. لذا، فإن تعاطف وولاء المسلم يكون لـ «**أخيه المسلم**» ولو كان من غير جنسه ـ بينما لا يعطي المسلم أي ولاء لغير لمسلم، ولو كان أخ شقيق له . . . من أمه وأبيه. وهناك من الكتاب العرب من يرى إمكانية «**التوفيق**» بين هذين الاتجاهين [٩].

ولسنا هنا بصدد الإدلاء برأي في هذه القضية الجدلية الكبرى، ولكن لابد من توضيح أن الإسلام يعارض القومية، بمفهومها الغربي المعروف. فلا شك أن قيام القومية على أساسيْ «**العلمانية**»، و«**تقسيم البشر إلى مجموعات متميزة ومختلفة**»، بالمضمون الذي يمكن أن تؤدي القومية إليه، يجعل القومية (بذلك المفهوم الغربي الضيق لها) تتعارض مع الإسلام ومبادئه.

فالإسلام يعارض العلمانية (فصل الدين عن الدولة واتخاذ سياسات لخدمة المصلحة القومية، بصرف النظر عن مدى تمشيها مع تعاليم الدين)، بدليل **قوله عز وجل**: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.(٣) والإسلام يعارض أيضا تقسيم البشر إلى مجموعات قومية مختلفة ومتناقضة، بدليل **قوله تعالى**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾.(٤)

وكل ذلك لا ينفي الخصوصية التي اختص بها الله سبحانه وتعالى الأمة العربية. حيث اصطفى منها خاتم أنبيائه ورسله، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين، **قال تعالى**: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.(٥) فلقد أعطى عز وجل للعرب شرف نشر الإسلام.. دين الله الخالد، وفُصّلت قواعده وأحكامه باللغة العربية الفصحى، مع استمرار عدم سمو الجنس العربي على غيره، حيث لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

وتلك الحقيقة تجعل من السهل الافتراض بأن الوحدة الإسلامية الأشمل يمكن أن تتحقق بشكل أسلم، إذا تحققت الوحدة العربية أولا، وعلى أسس إسلامية صحيحة... وكنواة للوحدة الإسلامية الأكبر.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين دار الإسلام (المسلمين) ودار غير الإسلام (الدول غير الإسلامية)، فهناك رأيان. **رأي يقول**: إن أصل هذه العلاقة هو الحروب والعداء. **والرأي الآخر يقول**: إن أصلها هو السلام والتعايش السلمي. ويبدو أن الرأي الأول هو الأقوى حجة. إذ يُجْمِعُ كثير من فقهاء المسلمين على أن العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين يجب أن تكون علاقة عدم ود، في أحسن الظروف [١٠].

عودة إلى القومية.. والانصهار الدولي

على أي حال، يمكن القول إن التعصب القومي... والسعي الأناني لتحقيق

---

(٣) القرآن الكريم، سورة *المائدة*، آية ٤٧.

(٤) القرآن الكريم، سورة *الحجرات*، آية ١٣.

(٥) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٢.

المصلحة القومية (ومهما تعارضت مع مصالح الغير) كثيرا ما يقود إلى الاصطدام مع الغير وتولد العداء والكراهية، ومن ثم نشوء الصراعات والحروب. حيث يرى البعض أن تزايد الشعور القومي (الذي يتمثل في تزايد عدد دول العالم، وكلها ـ باستثناءات نادرة ـ دول قومية) سيؤدي إلى الصراع والحروب وتعاسة البشرية.

ويرى هؤلاء أن القومية هي داء العالم في هذا العصر، والذي يمكن أن يؤدي به إلى نهاية مؤلمة. وما لم يُطَوّق هذا «الداء» ويُحاوَل القضاء عليه، لأقصى درجة ممكنة، فإن أذاه سيتحقق وبلاءه سيعم. ويظل السؤال: كيف يمكن تحقيق ذلك الهدف؟ وخاصة إذا افترضنا بأنه يكفي تعصب بعض القوميات في العالم لوجود تعصب قومي في مختلف أرجاء العالم.. كرد فعل على التعصبات القومية الأخرى.

يرى بعض معارضي القومية، أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك الهدف هي: التعاون والانصهار (التكامل) الدوليين. فالانصهار الدولي يمكن أن يصرف ولاء الأفراد والشعوب القومي نحو تنظيم دولي أكبر، مما يقضي على الصراعات القومية الضيقة. ويرى هؤلاء الكتاب أن الهدف النهائي للانصهار الدولي يجب أن يكون إقامة «حكومة عالمية» (world government) تحكم «دولة عالمية» واحدة. وعند ذلك فقط، كما يعتقد هؤلاء، يمكن القول بأن خطر الفناء والشقاء قد أزيح عن كاهل البشرية. ويمكن تصوير هذه النظرية على النحو التالي:[٦]

..... القومية ← تحكيم الذاتية (الأنانية) ← تقديم المصلحة القومية على كل أو معظم الاعتبارات ← احتمال تضارب المصالح مع الغير ← تنافس ← صراع ← حروب ودمار (تعاسة).

وبموجب هذه النظرية، فإن الدورة المحتملة الموضحة أعلاه، والتي تؤدي إلى «**التعاسة**»، لا يمكن إيقافها وعكسها إلا عبر: التخفيف من الشعور القومي... حيث إن:

---

(٦) يعني كل سهم: (يمكن أن يؤدي إلى).

. . . . . التخفيف من الشعور القومي ← ترابط المصالح ← تعاون ← انصهار ← سلام ورفاه (سعادة).

وقد كانت هذه النظرة (وما زالت) هي الدافع لمعظم محاولات الانصهار الدولي. غير أن الانصهار الدولي (باعتباره مطلبا مهما لتحقيق السعادة والرفاه للإنسانية) يعتبر في علميْ السياسة والعلاقات الدولية المعاصرين مجرد ظاهرة سياسية. . . تدرس (مثلها مثل أي ظاهرة سياسية أخرى) بهدف [٣، ص٤١٧ح]:

١ ـ فهم هذه الظاهرة من كل جوانبها فهما علميا، والكشف العلمي عن كل خصائصها وما يتعلق بها من ظواهر أخرى. (الخروج بنظريات واستنتاجات علمية).

٢ ـ محاولة الاستفادة من ذلك الفهم (ممثلا في النظريات والاستنتاجات العلمية) لامتلاك قدرة علمية للتأثير الإيجابي والسلبي في الظاهرة المعنية ـ سواء عندما توجد أو قبل وجودها. وذلك هو الأسلوب الرئيس للاستفادة من دراسة السياسة دراسة علمية.

وفي نظر معظم دعاة الانصهار الدولي وكتابه، فإن (الوظيفية functionalism)، التي بدأ «**ديفيد ميتراني**» بالكشف عنها والحديث عن قدرتها على ربط الشعوب ببعضها في تعاملات تعاونية، هي أفضل الوسائل العلمية لتحقيق الانصهار الدولي وتدعيمه، وخاصة عند توافر دوافع الانصهار الدولي الرئيسة. وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.(٧)

ولكن «**القومية**» ما زالت مسيطرة، بل وقوتها في تصاعد مستمر، بعد انتشارها في كل أرجاء العالم ـ تقريبا. مما يبرر النظر إلى معظم دول العالم المعاصر على أساس أنها دول قومية. . . يلعب الشعور القومي في كل منها، أكبر الأثر في تحديد وتشكيل سلوكها نحو الآخرين. حتى إن كثيرا من الدول إنما تلجأ إلى الدخول في عمليات انصهار دولي معينة لتحقيق عدة منافع، منها المحافظة على قوميتها واستقلاليتها وذاتيتها [١١، ص ص ٣٦٩ـ٣٨٥].

---

(٧) راجع حديثنا في هذا البحث عن الإجراءات التي تبقي على استمرارية الدفع نحو الانصهار الدولي.

النظرية العامة للانصهار الدولي

كما ذكرنا، حتى الآن لا توجد نظرية علمية واحدة متكاملة تشرح كل محاولات الانصهار الدولي المعاصر، بصفة عامة ومجردة. فقد قامت عدة دراسات علمية تطبيقية على مختلف محاولات الانصهار الحديثة والمعاصرة، ودبجت «الخلاصات» العلمية لتلك الدراسات. وقد خضعت تلك «الخلاصات» ـ هي الأخرى ـ لدراسات علمية متفحصة. ومن ملاحظات بعض الدراسات الأخيرة لتلك الخلاصات، ما يلي:

١ ـ تميز كل تكتل بخصائص معينة، لم تتوافر في غيره. وقد أثرت تلك الخصائص في عمليات الانصهار ـ سلبا وإيجابا.

٢ ـ باستخدام الوسائل والمناهج نفسها، خرج بعض الباحثون المختلفون من دراساتهم لتكتلات دولية معينة باستنتاجات مختلفة ومتناقضة [١٢، ١٣]. (٨)

٣ ـ وضحت صعوبة الاتفاق على معنى ومضمون معظم المفاهيم المستخدمة، فلقد تباينت معاني معظم الاصطلاحات من باحث لآخر.

٤ ـ لم تكن معظم «العينات» التي اختيرت للدراسة عينات سليمة. أي أن معظمها لم يعكس معظم خصائص مجتمعه.

وباختصار، فإن الصعوبات الرئيسة التي تواجه الباحث العلمي في الظواهر السياسية قد واجهت أولئك الباحثين، وانعكست تلك الصعوبات (سلبا) على دراساتهم واستنتاجاتهم. وكانت النتيجة أن الجهد الذكي والوقت الطويل والإمكانات الوفيرة، التي توافرت لتلك الدراسات لم تثمر (كما كان مؤملا) عن نظرية علمية عامة موحدة ومتكاملة، يمكن أن تشرح كل حالات الانصهار الدولي. وتلك هي المأساة الكبرى في العلوم

(٨) من ذلك دراسة كل من «كارل دويتش» عن مدى انصهار أعضاء السوق الأوروبية المشتركة في السنوات الخمس الأولى لظهور تلك المنظمة؛ ودراسة «ليون ليند برج» عن الموضوع نفسه، وباستخدام المنهج والوسائل نفسها ـ تقريبا. حيث خلص الأول إلى القول بأن أعضاء السوق المذكورة لم يحققوا تقدما في درجة انصهارهم خلال تلك الفترة، بينما خلص الثاني إلى نتيجة عكسية.

الاجتماعية . . صعوبة اخضاع الظواهر الاجتماعية ـ الإنسانية للدراسة العلمية الدقيقة، وبالتالي صعوبة الخروج باستنتاجات علمية دقيقة.

ورغم ذلك، فإن تلك الجهود قد نتج عنها ثروة علمية كبيرة . . . والعديد من النظريات العلمية الموثوق بها، والمؤيدة تجريبيا، وإن لم يصل مدى صحتها إلى الكمال. ومن تلك النظريات، يمكن تصوير نظرية علمية عامة كبرى للانصهار الدولي، يمكن أن تنطبق على معظم حالات وعمليات الانصهار فيما بين الدول.

وبالاستعانة بكتابات بعض الأساتذة،(٩) يمكن إيجاز النظرية العامة للانصهار الدولي في ست نقاط كما ذكرنا ـ حيث سنعتبر تلك النقاط الست (مجتمعة) هي «النظرية العامة للانصهار الدولي». ولابد أن نتذكر بأننا نتحدث هنا عن «الانصهار الدولي» (International Integration) وليس عن أي نوع من «الانصهارات» الأخرى، كالانصهار الوطني . . . الخ. وهذا يعني أننا نتحدث عن عملية التقارب والتعاون المقنن والمنظم والمكثف فيما بين دول معينة.

أولا: تعريف الانصهار الدولي

يعرفه «**إرنست هاس**» (E. Haas) بأنه: «عملية . . فيها تتجه دول ـ قومية مختلفة لتحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطها السياسي نحو مركز مشترك جديد. ويملك ذلك المركز بمؤسساته المختلفة بعض سلطة الإشراف على سياسات الدول الأعضاء، أو يمارس شيئا من التشريع عليها» [١٤، ص١٦].

ويعرف «**ليون ليندبرج**» (L. Lindberg) الانصهار الدولي في نقطتين، هما:

١ ـ عمليات تنخلى بموجبها الدول الأعضاء عن رغبتها وقدرتها على رسم سياساتها الخارجية وبعض السياسات الداخلية المهمة بالاستقلال، وبمعزل عن الدول الأعضاء الأخرى، وتلجأ بدلا عن ذلك، إلى محاولة إصدار تشريعات مشتركة، أو تفوض وتوكل عملية صنع تلك القرارات إلى هيئات مشتركة مستحدثة . . .

---

(٩) وبخاصة كل من: اسماعيل صبري مقلد، Steven Rosen, Earnest Haas, Walter Jones, J. Dougherty, R. Phaltzgraff, K. Deutsch, Johan De Vree, A. Etzioni.

٢ ـ نفس تعريف «ارنست هاس» السابق ذكره. . . . . » [١٣، ص٦].

ويورد **اسماعيل صبري مقلد** تعريفا للانصهار الدولي (التكامل الدولي) مستقى من مؤلف لكل من «روزن» و«جونز». يقول ذلك التعريف: «. . . إنه عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي (supranational) تنتقل إليه مسئولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية. كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وهو، بأجهزته ومؤسساته، يستطيع أن يمد سلطانه إليها. . . الخ» [١٥، ص٢٨٧؛ ١٦، ص ص٢٤٥-٤٢٦].

أما **جوهان جالتونج** (J. Galtung) فيعرف الانصهار الدولي بأنه: «العملية التي يتم عبرها اندماج دولتين (actors) أو أكثر في كيان واحد جديد. وعندما تكتمل هذه العملية، يقال إن الدول الأعضاء قد إنصهرت. وبالعكس، فإن الانفصال (disintegration) هو العملية التي يتم عبرها انفصام كيان واحد إلى دولتين أو أكثر. وعندما تكتمل هذه العملية الأخيرة، يقال بأن الدول قد انفصلت أو تفككت» [١٧، ص٣٣٧ح]. والعملية الأخيرة هي عملية عكسية لعملية الانصهار الدولي المعني هنا.

ويعرفه «**دونالد بوكالا**» (D. Puchala) بأنه: «مجموعة من العمليات التي ينتج عنها قيام وتدعيم نظام اتفاقي (اتحاد اتفاقي) على المستوى الدولي. . . وذلك يعني نظاما دوليا يجد فيه الأطراف (الدول) أن من الممكن أن تنسجم مصالحهم باستمرار، وأن تسوى خلافاتهم، ليجنوا فوائد مشتركة، ناتجة عن معاملاتهم المتبادلة المشتركة» [١٨، ص٢٧٧].

أما «**كارل دويتش**» (K. Deutsch) فيعرفه بأنه: «عملية يمكن أن تقود إلى حالة، يكون فيها مجموعة من الناس قد أجمعوا على الشعور بالجماعية الواحدة، ضمن إقليم معين، وتكون هناك مؤسسات وممارسات من القوة، بحيث تضمن، لفترات طويلة ولمدة شبه دائمة، تحقق التوقعات المتبادلة بالوصول إلى تغيرات سلمية (يقصد تحقيق علاقات سلمية) فيما بين سكان ذلك الإقليم» [١٩، ص٥].

ويرى «**جوهان دي فري**» (J. De Vree) إن الانصهار الدولي يعني: «. . . عملية تكوين وتطوير المؤسسات التي يمكن عن طريقها إجراء عملية توزيع سلطوي للقيم (صنع قرارات) من أجل مجموعة معينة من الوحدات السياسية، أو الدول. . . .» [٢٠، ص١١].

وواضح أن قدرا كبيرا من التعاريف المذكورة يحصر الانصهار الدولي في أضيق الحدود. إذ يكون هناك انصهارا فقط إذا وجد كيان فوق ـ قومي. وبذلك يصح (في رأي أصحاب هذا الاتجاه) القول باختلاف الانصهار الدولي عن التنظيم الدولي. حيث يرى بعض الكتاب بأن أي محاولة للتعاون الدولي المقنن دون بروز كيان فوق ـ قومي، لا تعتبر انصهارا دوليا.

ولكننا نرى ـ كما يرى بعض من تم ذكرهم أعلاه ـ أن للانصهار الدولي درجات (سلم. . . إن صح التعبير) ومستويات، يمكن أن تبدأ. . . بتعميق الصلات والروابط في مجال معين ما. . . لتصل إلى درجة الاتحاد التام، أو تكوين كيان واحد، من دولتين أو أكثر.

صحيح إن وجود كيان فوق ـ قومي يحكم أنشطة معينة في دولتين أو أكثر، يعكس الانصهار الأقوى بين أطرافه، في مجال نشاطه. ولكن، طالما سلمنا بأن للانصهار مستويات،(١٠) فإن أي محاولة للتقارب والتعاون المكثف والمقنن، تهدف إلى خلق وتدعيم هيئات مشتركة ذات مسئوليات وصلاحيات تشمل كل الأعضاء، يمكن اعتبارها انصهارا دوليا، ولو تدنت درجته.(١١) وهذا ما يجعل المنظمات الدولية ـ في رأينا ـ أهم أشكال الانصهار الدولي المعاصر.

---

(١٠) . . . «للانصهار مستويات». . . هذا الاستنتاج قد يكون بديهيًا ولا يحتاج إلى إثبات وبرهنة منطقية. ومن الأدلة التي تدعم صحته هو أن معظم تعاريف الانصهار تصفه بأنه «عملية» (process). ولاشك أن «العملية» ـ مهما كانت ـ لابد وأن تأخذ بعض الوقت حتى تكتمل أو تنتهي. وقد رأينا أن مسمى الانصهار يبدأ عند بداية العملية، التي يعتبرها الكثير «دائمة»، في حالة الانصهار الدولي. ولاشك أن أي «عملية» تمر بمراحل، من الأدنى إلى الأعلى، أو العكس.

(١١) ولا أدل على صحة أن للانصهار درجات من وجود الكثير من المحاولات الأكاديمية (الناجحة) لقياس درجة الانصهار لتكتل دولي معين، في وقت معين ـ كما سيتضح.

والواقع إن كل تعريفات الانصهار الدولي يمكن اختصارها في قول كل من «**داورتي**» و«**فالتزجراف**»:

«. . . إن الانصهار على المستوى الدولي (أو الانصهار الدولي) يفهم على أنه: تكوين مؤسسات للقيام بالعمليات السياسية (بقصد إصدار القرارات المشتركة)، بين دولتين أو أكثر» [٣، ص٤٢٢]. (١٢) إذ لم يلاحظا «ضرورة» وجود كيان فوق ـ قومي أكبر (في معظم التعريفات التي درساها) حتى نكون بصدد «انصهار دولي». . .

وأخيرا، لعل في التعريف التالي ـ الذي نقترحه ـ للانصهار الدولي، ما يوضح مفهومنا العام له:

«. . . هو عملية جماعية مستمرة تتم (نتيجة وجود الرغبة في التعاون واعتباره مفيدا، والقدرة على تنفيذ تلك الرغبة) بين دولتين أو أكثر، (١٣) بهدف خلق وتدعيم هيئات (مؤسسات) مشتركة، توكل إليها مسئوليات معينة، للإشراف على أنشطة معينة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية) داخل الدول الأعضاء، وتعطي تلك الهيئات سلطات تمكنها من القيام بمهامها.

وكلما توافرت الدوافع نحو التعاون المشترك في الدول الأعضاء واستمرت تلك الدوافع، تم (غالبا) تدعيم تلك الهيئات، وربما خلق هيئات تعاونية مشتركة جديدة. . . وتمهد الطريق أكثر نحو الاتحاد.

وكلما قلت الدوافع نحو التعاون المشترك في الدول الأعضاء وضعفت، قل (غالبا) تدعيم تلك الهيئات، وقل ـ أو انعدم ـ خلق هيئات تعاونية مشتركة جديدة. . . وتمهد الطريق أكثر نحو التفكك والتنافر.

وغالبا ما تتم هذه العملية على حساب التعصب القومي المحلي الضيق لكل دولة عضو، ولمصلحة ولاء مشترك أوسع. . .».

---

(١٢) ويرى الكثير من كتاب الانصهار الدولي أن معظم عمليات الانصهار الدولي الحديثة والمعاصرة شهدت وجود دولة تتزعم الحركة الاتحادية سياسيا وعسكريا، ولو بشكل ضمني.

(١٣) يصر معظم كتاب الانصهار الدولي على القول بأن أي محاولة انصهارية دولية لا يمكن أن تنطبق عليها هذه التسمية ما لم تكن بين ٣ دول أو أكثر.

ثانيا: مجالات الانصهار الدولي الرئيسة

تبسيطا، يمكن القـول إن للحياة العامة ثلاثة جوانب، أو ثلاثة مجالات (fields) رئيسـة، هي: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، (ويشمل المجال الأخير كل شيء ماعدا الأمور السياسية والاقتصادية). وإذا فصلنا جانب الأمن (military security) عن المجال أو الحقل السياسي، تصبح لدينا أربعة حقول أو مجالات رئيسة للحياة العامة، أي تلك التي تتعلق بكل المجتمع.

ويقع الانصهار الدولي في كل مجالات الحياة العامة. وبذلك، فإن للانصهار الدولي أربعة مجالات (صور) رئيسة، هي:

(ا) الانصهار الاقتصادي الدولي **(ب) الانصهار الاجتماعي الدولي**

(جـ) الانصهار السياسي الدولي **(د) الانصهار الأمني الدولي**

وكل واحد منها يعني ما يعنيه الانصهار الدولي (في مجاله)... محاولة زيادة وتعميق الـروابط، عبر الهيئـات والاتفـاقيات الـرسمية، الصريحة والضمنية، واللقاءات الشعبية العفوية والمخططة. وتمثل محاولة نقل الولاءات القومية المختلفة، وتوجيهها نحو الهيئة أو الهيئات الانصهارية المشتركة، وخلق وعي «فوق ـ قومي» لصالح العمل المشترك، هدف رئيس من أهداف العملية الانصهارية.

وبـاختصـار، ينـطبق تعـريف الانصهـار الدولي (بصفة عامة) على كل من هذه المجـالات حيث يمكننـا تبني أحـد تعريفات الانصهار الدولي وسحبه على أي من هذه المجالات، ليكون ذلك هو تعريف الانصهار الدولي في المجال المعني.

فلو اعتمدنا تعريف «**جوهان دي فري**» (مثلا) كتعريف للانصهار الدولي، وسحبناه على المجال الاقتصادي، يصبح تعريف «**الانصهار الاقتصادي الدولي**» هو عبارة عن:
«... عملية تكوين وتطوير المؤسسات التي يمكن عن طريقها إجراء عملية توزيع سلطوي للقيم (صنع قرارات) من أجل مجموعة معينة من الدول... في المجال الاقتصادي، أو في شئون اقتصادية معينة».

فالانصهار الاقتصادي الدولي يتم بعقد الاتفاقيات وعمل الترتيبات وإنشاء الهيئات المشتركة، التي يكون لها صنع قرارات مشتركة في شأن اقتصادي أو أكثر، فيما بين الدول الأعضاء. وهذا التعريف (النمطي) نفسه ينطبق على المجالات الرئيسة الأخرى للانصهار الدولي.

ويمكن أن تركز المجموعة الانصهارية (الدول الأعضاء) على واحد أو أكثر من هذه المجالات الأربعة، وفي فترة واحدة أو أكثر. ولا شك أن الانصهار لا يكتمل إلا بالأخذ بها مجتمعة، وإن اكتمل جزئيا أو كليا في مجال ما أو أكثر. وتختلف الأهمية النسبية لكل مجال بالطبع، عن المجال الآخر. ويعتبر كثير من الكتاب «الانصهار السياسي الدولي» أقوى وأهم مجالات الانصهار الدولي. وذلك يقودنا إلى محاولة معرفة أي المجالات يجب أن يتم التركيز عليه أولا.

وهنا، نجد أن ذلك يختلف من عملية انصهارية لأخرى. ودون الدخول في تفصيلات أوسع، يمكن القول إن أي مجموعة من الدول عندما تقرر الدخول في عملية انصهارية مشتركة في مجال ما أو أكثر، فإن ذلك يجعل احتمال انصهارها في مجالات أخرى أقوى وأكبر. كما نجد كثيرا من المحاولات الانصهارية الدولية وقد نشأت بهدف فعلي للانصهار في كل المجالات.

ويجمع كثير من كتاب الانصهار الدولي على أن الانصهار السياسي يجب أن يكون الهدف الرئيس لأي عملية انصهارية دولية. حيث إن حصول الانصهار السياسي يمكن أن يسهل حصول الانصهار في بقية المجالات، والعكس يمكن أن يكون صحيحا. كما يُجمع كثير من أولئك الكتاب على أن الانصهار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون «أفضل» بداية لتحقيق الانصهار (فعلا) في المجالين السياسي والأمني.

ومن ملاحظة معظم عمليات الانصهار الدولي المعاصرة، يتبين أن الانصهار الذي يتم خاصة فيما بين دول نامية، لا يمكن أن ينجح إن لم يكن هناك انصهارا سياسيا مصاحبا له، أو على الأقل، تفاهما واتفاقا سياسيا بين الأطراف المعنية [١، ص ص٨٤-١٢١]. كما يتبين أن الانصهار الاقتصادي، وخاصة فيما بين الدول المتقدمة، غالبا ما يسبق أي عملية للانصهار في بقية المجالات.

ثالثا: دوافع الانصهار الدولي أو متطلبات تحققه الرئيسة

أي محاولة للانصهار فيما بين دول معينة ما لا تنشأ من فراغ. فلا بد لها من «دوافع»، تدفع إلى التفكير (الرغبة) في اتخاذها والعمل (القدرة) فعلا على تحقيقها. وأي محاولة انصهارية دولية يكمن خلفها وجود دافع أو أكثر من الدوافع الرئيسة الأربعة التالية... والتي تمثل (في الوقت نفسه) متطلبات، لابد من توافر واحد أو أكثر منها، حتى يمكن أن يوجد الانصهار الدولي:

(ا) **التماثل الاجتماعي والتجاور الجغرافي**: ويعني توافر سمات اجتماعية مشتركة بين شعوب المجموعة الانصهارية (تماثل في واحد أو أكثر من عناصر القومية)، وكذلك وجود اتجاه عام للتعاون فيما بينها. ويتضمن هذا الدافع عامل التجاوز الجغرافي.

(ب) **الخطر الأجنبي المشترك**: وهذا ما يسمى بـ «المؤثر الخارجي» [٥، ص٢٩٢]. ولكن مصدره قد لا ينحصر في جهة خارجية، بل قد تأتي بعض الأخطار المشتركة من داخل الدول الأعضاء. ويعني ـ غالبا ـ وجود خطر مشترك يهدد أو يمكن أن يهدد كلا من الدول الأعضاء. ويمكن أن يكون هذا الخطر سياسيا أو أمنيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا.

وكما أن وجود خطر أجنبي مشترك معلوم ومؤكد لدى أعضاء المجموعة الانصهارية يمكن أن يدفع إلى محاولتها للانصهار فيما بينها، في محاولة منها لتلافي أكبر قدر ممكن من ذلك الخطر، فإن الخطر الأجنبي أو «المؤثر الخارجي» يمكن ـ بوسائل شتى ـ أن ينجح في عرقلة ومنع أي محاولة انصهارية ناجحة بين المجموعة المعنية (ومثال ذلك: الاستعمار والعالم العربي).

فالمؤثر الخارجي يمكن أن يكون عاملا موحدا ويمكن ألا يكون. ومدى تحديد ذلك يعتمد على مدى قوة ووعي كل طرف، نسبة إلى الطرف الآخر... ونعني المجموعة الانصهارية (المحتملة) من ناحية، والجهة الممثلة للخطر عليها من ناحية أخرى.

ويمكن أن ينقسم هذا الدافع (الخطر الأجنبي المشترك) من حيث نوعيته ومدى حلوله إلى :

— *الأخطار الحالة* : وهي الأخطار الأجنبية المشتركة القائمة والحالة، والتي عادة ما تعجل بقيام المحاولة الانصهارية، من قبل المعنيين.

— *الأخطار المتوقعة* : وهي الأخطار التي يتوقع أطراف المحاولة الانصهارية مواجهتها معا. وهي ليست أخطارا حالة ولكنها متوقعة، ويحتمل قيامها ضد الأعضاء لسبب أو لآخر.

(جـ) **المنافع المشتركة** : وتعني توافر الإمكانية الفعلية لتحقيق منافع مادية ومعنوية، نتيجة للانصهار، بالنسبة للدول الأعضاء. ويمكن أن تكون هذه المنافع سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو مزيج من كل أو بعض من ذلك.

(د) **التماثل العام في القيم والأيديولوجيات** : ويعني هذا الدافع ميل أعضاء الانصهار (وخاصة الصفوات فيها) لاعتناق قيم ومبادىء سياسية واجتماعية واقتصادية متماثلة أو متشابهة. ويمكن أن يكون هذا الدافع مكملا لدافع التماثل الاجتماعي السابق ذكره. وغالبا ما ينتج عن كل من التماثل الاجتماعي والتماثل في القيم والعقائد وجود تماثل في النظم السياسية والاقتصادية في الدول الأعضاء. والتماثل في النظم السياسية والاقتصادية يعتبر دافعا مهما نحو التعاون والانصهار.(١٤)

تلك هي الدوافع أو المستلزمات الرئيسة لأية محاولة إنصهارية دولية. وقد ثبت أنه : كلما توافر دافع أو أكثر من هذه الدوافع وتأكد في الواقع، للدول المعنية، وُجِدَ لديها الاتجاه (الرغبة) نحو التعاون والتقارب فيما بينها، وزاد إصرارها على الانصهار فيما بينها، والعكس صحيح.

---

(١٤) وهناك «دافع» خامس يورده الأستاذ الدكتور صبري مقلد، وهو «وجود علاقات تاريخية ودية» بين أطراف عمليات الانصهار الدولي، أو «سيطرة التعامل السلمي التاريخي بينهم»، *المرجع السابق*، ص ٢٩١. ونعتقد أن هذا الدافع يعتبر مستلزمًا مهمًا ولكنه غير رئيس. ولا تساوي أهميته أهمية الدوافع الأربعة المذكورة أعلاه. فهو دافع غير حاسم، بدليل قيام محاولات انصهارية دولية ناجحة بين دول لم يشهد تاريخ العلاقات فيما بينها تعاملا سلميا أكثر مما شهد من علاقات عدائية ودموية. ولعل مثال فرنسا وألمانيا الغربية، في الوقت الحالي، من أكبر الأدلة على صحة ما ذكر.

رابعا: أهم العوامل التي تُبْقِي على استمرارية الدفع نحو الانصهار الدولي

إن توافر دوافع الانصهار وتأكدها، وتوظيفها لإقامة الانصهار. . . وقيامه فعلا، لا يكفي لبقاء الانصهار الدولي وضمان استمراريته. فلا بد لتحقيق استمراريته من توافر عوامل مواتية معينة ـ وبصفة متواصلة. من هنا، كان الانصهار الدولي «**عملية مستمرة**».

ويمكن حصر أهم العوامل التي تحدد مدى استمرارية الانصهار الدولي ومدى تدعيمه فيما يلي:

(ا) **تصاعد التعامل السلمي بين الدول الأعضاء وتشابك المصالح المشتركة**: أي حصول زيادة مستمرة في حجم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلمية، وسيادة التعامل الودي في العلاقات المشتركة بين الدول الأعضاء وشعوبها. ويتحقق ذلك عبر تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء لأقصى حد ممكن، والعمل على توسيع نطاقه وحجمه، عبر السياسات المختلفة. وهذا التصاعد يمكن أن يؤدي إلى عدة نتائج، من أهمها [٥، ص٢٩٢]:

١ ـ رفع مستوى الثقة بين الأعضاء.
٢ ـ تزايد توفر المرونة في مواقف الأعضاء تجاه بعضهم البعض. فبدافع النفع المشترك، يمكن أن تخف حدة التمسك بالسيادة الوطنية فيما بينهم.
٣ ـ تعميق الروابط القائمة وبعث روابط جديدة. حيث يمكن أن ينتج عن الروابط القائمة مجالات أخرى للتعاون المشترك. وذلك يعني اتساع أطر التعاون في مجالات شتى.

والواقع إن ما ذكر أعلاه لا يعدو كونه التأثير الناتج عن الأخذ بـ «**الوظيفية**». . . وإتاحة الفرصة لها كي تزيد من ترابط الدول. ولقد أشرنا إلى اعتقاد كثير من علماء العلاقات الدولية بأن هذه الأداة (الوظيفية) تعتبر أفضل الوسائل العلمية والعملية لتحقيق الانصهار الدولي وتدعيمه. . . وتقليص العوائق التي يمكن أن تنتج عن الشعور القومي للدول.

ويعد «**ديفيد ميتراني**» من قِبَل الكثير، أبرز علماء السياسة المعاصرين الـذين تنـاولـوا دراسـة ظاهـرة الانصهـار الدولي بمختلف أبعادها. ويقوم الانصهار الدولي الأقوى على «**الوظيفية**» ـ بصفة رئيسة، باعتبارها (في رأي ميتراني) أفضـل وسيلة للقضاء على الصراعات القومية، وتحقيق السلام بين أعضـائهـا... عبر دخـولهم في معاملات وارتباطات سلمية نافعة، وصرف ولاءاتهم القومية الضيقة إلى ولاءات إقليمية ودولية أكبر.

وكما هو معروف، فإن «**الوظيفية**» في رأي ميتراني، يمكن إيجازها بأنها تعني: أن التعاون الفني في مجال ما بين دولتين أو أكثر، يمكن أن يؤدي إلى ظهور ضرورة التعاون الفني في مجال أو مجالات أخرى. والتعاون الأخير يمكن أن يولد تعاونا في مجال أو مجالات أخرى، وهكذا. أي أن الأخذ بالوظيفية يمكن أن يؤدي إلى تعاون أوسع. فالتعاون في مجال فني معين يمكن أن يمتد (تلقائيا) إلى إبراز ضرورة وفائدة التعاون والتكامل في مجالات فنية واقتصادية أخرى، وهكذا... مما يؤدي في النهاية إلى حصول تكامل (إنصهار) أوسع، وربما كلي، عبر التعاون المبدئي [٢١، ٢٢، ٢٣].

ولقد افترض «**ميتراني**» بأن النشاط الوظيفي يمكن أن يؤدي إلى ظهور نظام دولي جديد يسهم إيجـابيا في استتبـاب السلام العالمي والإقليمي. ومثل هذا التعاون يقضي (في رأيه) على الخلافات السياسية، ويرغم الساسة على التعاون ونبذ الخلافات. كما يقلص من احتمال سيطرة رجال السياسة على سير العلاقات الدولية، بما يخدم التضامن الدولي.

ويعتقد الوظيفيون بأن «**النجاح يمكن أن يولد المزيد من النجاح**»... وذلك هو شعارهم وافتراضهم الذي يعني ما ذكر أعلاه. فإقامة «**اتحاد جمركي**» بين دول معينة (مثلا) يمكن أن يؤدي إلى ضرورة تعاون تلك الدول في مجالات أخرى مرتبطة... كالضرائب، الأجور، السياسات النقدية والاقتصادية... الـخ. فالأخـذ بـ «**الوظيفية**» يمكن أن يعني: السعي للتكامل والانصهار في

مجالات متعددة، عبر التعاون والانصهار في مجال فني ما معين. ويوضح الشكل التالي (مثال فقط) هذه الدورة المحتملة:(١٥)

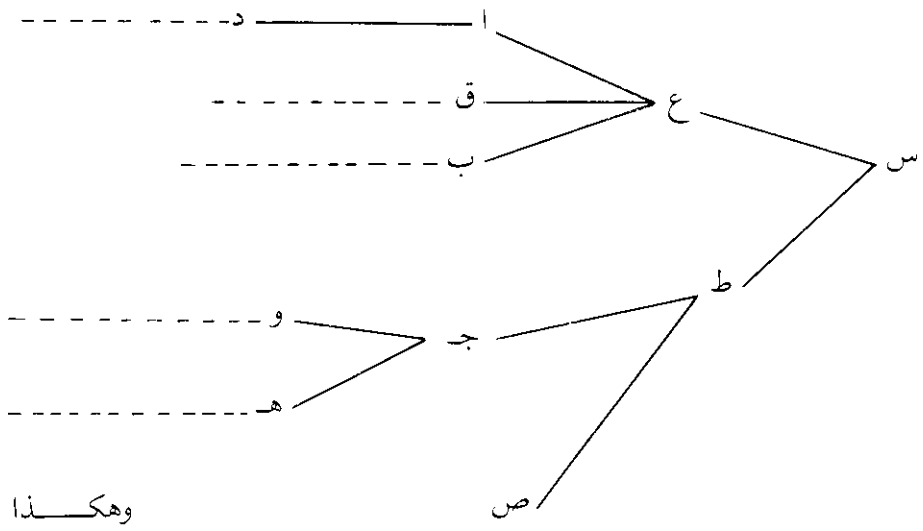

وبالإضافة إلى الوظيفية، هناك وسائل أخرى، يمكن اعتبارها والوظيفية أهم وأفضل الوسائل لتحقيق الانصهار الدولي وتدعيمه، ومفعولها يشبه مفعول الوظيفية (المفترض) في ربط الدول ببعضها. وتلك الوسائل هي: **الفيدرالية، والاتصالات** (communication)، وتعني محاولة تكثيف الاتصالات السلمية المختلفة والمتنوعة فيما بين مواطني ومسئولي دول معينة، بشتى الوسائل، بهدف صهر تلك الدول فيما بينها وربطها ببعض.

(ب) **كسب التأييد الشعبي** [١١، ص٣٧٠ح]: أي تأييد قطاعات وفئات الشعب المختلفة (فعلا) للعملية الانصهارية التي تكون دولهم أعضاء فيها، وتأييد محاولات تدعيمها. ويأتي هذا التأييد إذا تأكدت الشعوب المعنية أن العملية الانصهارية تحقق لهم منافع مشتركة، تبرر أهميتها الحفاظ على الانصهار المعني وتدعيمه، وإذا أدركت تلك الشعوب أن وجود الانصهار وتصاعده يحمي فعلا مصالحها ويخدمها.

(١٥) لابد من تذكر أن «الوظيفية» بالمفهوم الذي ذكرناه هي شيء مختلف عن «التحليل البنائي ـ الوظيفي»، والذي يستعمل كثيرا الآن في الدراسات والبحوث العلمية السياسية.

ولعامل التأييد الشعبي أهمية قصوى في تحديد مدى قوة الانصهار. وغالبا ما تلجأ الحكومات الديموقراطية إلى الشعوب لاستفتائها الرأي، وخاصة عند اعتزام الدخول في عملية إنصهار دولي مؤثر أو الانسحاب منه.(١٦) فمدى التأييد وتحمس مختلف فئات الشعب لانصهار دولي معين يضمهم في عضويته، يمكن (إلى حد كبير) أن يحدد مدى بقاء وتصاعد ذلك الانصهار بالفعل.

(جـ) **التخفيف (التدريجي) للولاءات القومية (المحلية) للدول الأعضاء لصالح ولاء مشترك أكبر**: لا شك أن التحول في الولاءات القومية (الوطنية) لمواطني الدول الأعضاء والاتجاه التدريجي ببعض أو معظم تلك الولاءات إلى هيئات الانصهار المشترك وكيانه الرئيس (ظهور ولاء فوق ـ قومي مشترك) يساعد ـ إيجابا ـ على تدعيم العملية الانصهارية. وكلما تصاعد الاتجاه الولائي نحو الكيان المشترك الأكبر، تدعم الانصهار.

تلك هي أهم العوامل التي تُبْقِي على عملية الانصهار الدولي وتدعمه وتضمن استمراريته. وقد ثبت أن: مدى بقاء الانصهار الدولي يعتمد على مدى بقاء الدافع نحوه ـ كما أسلفنا. كما أن مدى استمرارية الانصهار الدولي (بعد توافر الدوافع نحوه وقيامه فعلا) يتوقف على مدى إيجابية أهم العوامل التي تبقي على استمرارية الدفع نحوه. فكلما تأكدت إيجابية هذه العوامل، زادت فرص استمرارية ودعم الانصهار الدولي، والعكس صحيح.

ويلاحظ أن انتفاء أو سلبية عامل واحد أو أكثر من هذه العوامل يؤثر سلبا على استمرارية الانصهار الدولي الفعلية. كما يلاحظ وجود ترابط عضوي بين هذه العوامل الثلاثة. بحيث يمكن اعتبارها (مجتمعة) عاملا واحدا ذا ثلاثة جوانب. حيث إن توافر وتأكد جانب واحد، يمكن أن يؤدي إلى توافر الجانبين الآخرين. كما أن انتفاء جانب واحد

---

(١٦) كان للرأي الشعبي البريطاني (مثلا) القول الفصل في التحاق بريطانيا بالسوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٧٣م. إذ رأت غالبية الشعب ضرورة انضمام بريطانيا إلى تلك السوق. كما وضعت الحكومة الأسبانية (مثلا آخر) في شهر مارس سنة ١٩٨٦م، مسألة بقاء أسبانيا كعضو بحلف الأطلسي أو انسحابها منه، أمام الاستفتاء الشعبي. وصوتت غالبية الشعب الأسباني (٥٢٪ قالوا نعم، ونحو ٤٠٪ قالوا لا) لصالح البقاء في ذلك الحلف.

يمكن أن يؤدي إلى انتفاء وسلبية الجانبين الآخرين. مما يمكن أن يؤدي إلى انهيار عملية الانصهار أو ضعفها وتجمدها أو استمرارها استمرارا شكليا فقط.

خامسا: مؤشرات الانصهار الدولي ومحاولات قياس درجته

كما توضح تعريفات الانصهار الدولي، فإن هذا النوع من الانصهار لابد وأن يعني تبادلا مشتركا... (مادي ومعنوي، عقلي وعاطفي...) فيما بين حكومات وشعوب الدول الأعضاء. والانصهار الدولي كظاهرة من الظواهر السياسية المعاصرة، له مؤشرات (indicators) معينة، تتمحور كلها حول عملية التبادل تلك. حيث توجد مؤشرات عديدة ومتشعبة للانصهار الدولي، نتيجة لاتساع إمكانية التبادل وتشعبها.

ونورد فيما يلي ما نعتقد أنه أهم مؤشرات عملية الانصهار الدولي **[٣، ص ص٤٥٤ - ٤٥٥]**:

(ا) **انسياب المعاملات التبادلية (transaction flows)** : ويقصد به حجم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية (بصفة أساسية) المتبادلة فيما بين سكان الدول الأعضاء. **ومن المعاملات الاقتصادية**: التبادل التجاري، الاستثمار، انتقال العمالة. **ومن المعاملات الاجتماعية**: الاتصالات العلمية والثقافية والسياحية... وقد استخدم هذا المؤشر في عدة دراسات علمية، تحاول قياس درجة انصهارات دولية معينة في فترات معينة، منها دراسة «دويتش» للانصهار في غرب أوروبا، وكذلك «كارل فريديريك» و«رونالد انجلهارت» **[١٢؛ ٢٤؛ ٢٥، ص٩١ح]**.

(ب) **الرأي العام**: ويقصد به «الرأي العام» لمختلف قطاعات وفئات الشعب، في كل من الدول الأعضاء، في العملية الانصهارية، وموقفهم نحوها، بجوانبها المختلفة. ويحصل على ذلك الرأي بطرق دراسة «الرأي العام» المعروفة. وعندما نكون بصدد معرفة موقف الرأي العام من انصهار دولي معين، لابد وأن نحاول معرفة مدى «تعاطف» و«تأييد» ذلك الرأي للانصهار المعني، ومدى اعتقاد الناس المعنيين بـ «جدوى» ذلك الانصهار بالنسبة لمصالحهم.

(جـ) **دور «الهيئة المشتركة» في صنع القرار الجماعي**: ويعنى دور «الهيئة المشتركة» في الصور المجالية الرئيسة للانصهار الدولي، وذلك في مقابل دور «الدول الأعضاء» في اتخاذ وصنع القرارات. وكلما زاد دور «الهيئة المشتركة» في صنع القرار المشترك، زادت درجة الانصهار وعلا مستواه، والعكس صحيح.

قياس درجة الانصهار الدولي

قلنا إن للانصهار الدولي مستويات ودرجات. ويعني القياس ـ هنا ـ محاولة تحديد مدى انصهار مجموعة معينة من الدول في وقت معين، أو تحديد وتعيين مستوى ذلك الانصهار الدولي ـ بصرف النظر عن الشكل القانوني والسياسي الذي يكون عليه.

ولقياس درجة الانصهار الدولي ـ بهذا المعنى ـ أهمية كبرى، تتجلى في التعيين (التقريبي) لدرجة الانصهار الدولي، وتوضيح «مستواه»... حيث يساعد ذلك التعيين المعنيين على وضع وتنفيذ الإجراءات التي يمكن أن تضمن: تعميقه أو تجميده عند وضع معين، أو إضعافه.

ولا شك، أننا عندما نحاول «قياس» درجة انصهار دولي معين، فإن ذلك يعني تعاملنا مع «مؤشرات» الانصهار الدولي... إذ أن محاولة تحديد المستوى العام للانصهار الذي وصلت إليه مجموعة انصهارية دولية معينة، حتى وقت معين، يستلزم وجود مؤشر أو مؤشرات منطقية معينة لعملية الانصهار الدولي. وقد ذكرنا ـ أعلاه ـ أهم تلك المؤشرات، والتي نعتقد أن أي محاولة منطقية وعلمية لقياس درجة الانصهار الدولي لا بد وأن تعتمد على واحد أو أكثر منها.

ويعني تحديد مدى (مستوى) الانصهار الدولي، تحديد مدى سعة وعمق التبادل الناتج عن التعامل والتعاون المشترك. كما يعني مدى ميل سكان الدول الأعضاء نحو الانصهار فيما بينهم. ولا يمكن، في الواقع، تحديد وقياس ذلك العمق وتلك القوة قياسا علميا دقيقا، لعدم وجود مؤشرات دقيقة. وكل المحاولات العلمية الكبيرة، التي بذلت لتقديم مقياس علمي معين للانصهار الدولي لم تتمخض عنها سوى مقاييس تقريبية.

وعند محاولة قياس درجة انصهار دولي معين في فترة معينة، تبرز لنا تلك المؤشرات التي ذكرناها. . . دون سواها. وربما يتحتم الأخذ بها مجتمعة. كما قد يتحتم الأخذ في الاعتبار كل الظروف والخلفيات المحيطة بكل عملية انصهارية دولية على حدة.

فلو أخذنا «انسياب المعاملات التبادلية» كمؤشر لقياس الانصهار الدولي (أي انصهار دولي) فإن ذلك يعني تحديد «سنة أساس»، تقع غالبا قبل بدء عمليات الانصهار. ومن ثم تجميع الإحصاءات اللازمة لانسياب المعاملات التبادلية فيما بين الدول الأعضاء، لتلك السنة والسنوات التي تلتها. ونترك للأرقام بعد ذلك أن تقول لنا: ماذا حصل؟

غير أن هذا البحث الكمي يظل قاصرا ما لم تؤخذ العوامل الكيفية المرتبطة في الاعتبار ـ ومن تلك العوامل الكيفية: التغير في كم وذوق السكان، التغير في دوافع الانصهار الرئيسة. . . الخ. فللتأكد من استنتاجات ذلك البحث، لابد من اللجوء إلى كل المؤشرات الرئيسة والثانوية الممكنة.

والشيء نفسه، يمكن أن يقال عند استخدام مؤشري «الرأي العام» و«دور الهيئة المشتركة». وغالبا ما تكون محصلة القياس العلمي لانصهار دولي معين هي استنتاج تقريبي. ونعتقد أن مؤشر «دور الهيئة المشتركة» في صنع القرار المشترك هو مؤشر مهم ومبسط، لذا نرى تسليط بعض الضوء على فكرته العامة.

قياس درجة الانصهار الدولي باستخدام مؤشر «دور الهيئة المشتركة» في صنع القرارات

غالبا ما يتمخض عن قيام أي انصهار دولي قيام «هيئة مشتركة»، أو جهاز مشترك، يشرف على إدارة وتنفيذ العملية الانصهارية في مجالات الانصهار التي تحددها اتفاقية الانصهار. وفي ميدان الإدارة والتنفيذ، يصبح هناك طرفان: حكومات الدول الأعضاء من ناحية، والهيئة المشتركة، من ناحية أخرى. وتكون هناك «قرارات» لابد من اتخاذها في المجال أو المجالات الانصهارية المحددة.

وتقوم فكرة هذا المؤشر على مدى مساهمة (دور) كل من حكومة الدولة العضو من ناحية، والهيئة المشتركة من ناحية أخرى في اتخاذ القرار المشترك، وكما تحدد الاتفاقية المنشئة

للانصهـار. وبالطبع، يكون أي دور تقوم به الهيئة المشتركة عبارة عن تنازل الحكومات الأعضـاء عن جزء من سلطاتها و«سيادتها» لصالح تلك الهيئة. وكلما تصاعد دور الهيئة المشتركة في إصدار القرارات التي تمس جميع الدول الأعضاء، عبر ذلك عن تصاعد مستوى إجمـاعهم. أي أنه: كلما زاد دور الهيئة المشتركة في صنع القرار المشترك، كان الانصهار الدولي المعني أقوى وأكبر. والعكس صحيح.

ويعتمد هذا المقياس على إعطاء «علامات» (لمجرد التقدير التقريبي... لا أكثر) للوضـع الذي يكون عليه الانصهار في كل مجال على حدة من مجالات الانصهار الدولي الرئيسة. (ومن ذلك يمكن إعطاء تقدير عام للانصهار ككل). حيث يقوم على أساس أن هناك عددًا من الأوضاع الرئيسة لعمليات اتخاذ القرار.

وكثـير من الكتّـاب تحدث عن أربعة أوضاع رئيسة لعمليات اتخاذ القرارات، في التجارب الانصهارية الدولية [٢٦، ص ص١٤٨ـ١٥٨]. حيث يحصل الانصهار المعني على درجات أكبر كلما زادت مشاركة الهيئة المشتركة في صنع القرار المشترك... وعلامات أقل كلما قلت مساهمة الهيئة المشتركة وزاد دور حكومات الدول الأعضاء (منفردة) في صنع القرارات المشتركة المتعلقة بشئون المجال الانصهاري المعني. وذلك بالترتيب التصاعدي التالي:

الوضع (١): إذا ترك القرار المشترك برمته لحكومة الدولة العضو، ولم يكن للهيئة المشتركة دور يذكر في صنع ذلك القرار: يعطي الانصهار ٢٥٪ (أو ١) وهذه أقل درجة. وتدل بالتالي على أن الانصهار المعني الذي يحصل على ٢٥٪ فقط يمثل أضعف درجات الانصهار.[١٧] فهذه الدرجة تمثل عملية الانصهار الدولي في صورتها الشكلية (وجود اتفاقية للتعاون).

---

(١٧) استخدم الدكتور القويز (وغيره من الباحثين) الأرقام ١، ٢، ٣، ٤. واعتبر الرقم ١ أدنى درجات الانصهار الدولي. [٢٦، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٥]. وطالما أن هناك أربعة أوضاع، رأينا البدء بـ ٢٥٪ كأدنى درجة والانتهاء بـ ١٠٠٪ كأعلى درجات الانصهار. وهدفنا إعطاء نسب مئوية بدلا من أرقام كاملة.

الوضع (٢): إذا أعطي للهيئة المشتركة دور محدد (معين) في صنع القرار المشترك وبقي الدور الرئيس للدولة العضو: يحصل الانصهار على ٥٠٪ (أو ٢).

الوضع (٣): إذا أعطي للدولة العضو دور محدد في صنع القرار المشترك وأعطي للهيئة المشتركة الدور الرئيس: يحصل الانصهار على ٧٥٪ (أو ٣).

الوضع (٤): إذا ترك القرار برمته للهيئة المشتركة، ولم يكن لحكومة الدولة العضو دور يذكر في صنع القرار: يحصل الانصهار على ١٠٠٪ (أو ٤). وهذه هي أعلى درجة لأعلى مستويات الانصهار الدولي. ويصور الجدول رقم (١) هذا المقياس.

جدول رقم (١): قياس درجة الانصهار الدولي

(من يتخذ القرار المشترك في المجال الانصهاري)

التدرج	عملية اتخاذ القرار المشترك		درجة الانصهار (٪)
	دور «الهيئة المشتركة»	دور الدولة العضو	
١	لا دور يذكر	تتخذ القرار برمته	٢٥٪ (أقل درجة)
٢	دور محدود	الدور الرئيس	٥٠٪
٣	الدور الرئيس	دور محدود	٧٥٪
٤	تتخذ القرار برمته	لا دور يذكر	(١٠٠٪ أعلى درجة)

وقد استخدم «**ليون ليندبرج**» المقياس نفسه، في دراسة له لمدى انصهار أعضاء «السوق الأوروبية المشتركة». ولكنه قال بوجود خمسة أوضاع لعملية اتخاذ القرار في الانصهار الدولي، واستخدم أرقاما (علامات) مفردة. وبالتالي كان تقديره من ١ إلى ٥ علامات. كما أنه رأى وجود خمسة مجالات رئيسة للانصهار الدولي الذي درسه.[١٨] وخرج بتقدير لمدى انصهار «السوق الأوروبية المشتركة» في سنة ١٩٥١م وسنة ١٩٨٣م. وقد

(١٨) بسبب تقسيمه للمجال السياسي إلى جانبين.

حصلت تلك المنظمة ـ بناء على مقياسه ذاك ـ على علامة واحدة (١) في كل مجالات الانصهار سنة ١٩٥١م. بينما كان متوسط ما حصلت عليه سنة ١٩٨٣م هو (٢,٧)، في كل المجالات التي حددها [٢٧، ص ص٦٦٣ـ٦٧٨].

ونكرر ما قلناه سابقا، بأن المقياس المذكور أعلاه ما هو إلا أحد المقاييس الشائعة والأكثر سهولة وبساطة. وهو عبارة عن محاولة تقريبية لتحديد مستوى الانصهار الدولي، عن طريق إعطاء علامات أو نسب مئوية، بناء على أسس عامة. مما يجعله بعيدا عن الدقة التامة، وإن كان يصلح كمقياس مبسط وسهل.

أما فكرته، وهي مدى مشاركة «الهيئة المشتركة» في صنع القرار المشترك، نسبة إلى مساهمة حكومات الدول الأعضاء، فلا تعوزها المنطقية والصحة، ولا ينقصها الانسجام مع أكثر التعريفات قبولا لـ «الانصهار الدولي». وهو بالتالي يمكن أن يوضح لنا (بالتقريب) المدى ـ المستوى ـ الذي وصل إليه انصهار دولي معين في مجال معين، وفي فترة معينة ومحددة.

سادسا: نتائج الانصهار الدولي

هي ما يتمخض عن قيام الانصهار الدولي المعني ويترتب على نشوئه بالنسبة لأطرافه ولغيرهم. ويمكن أن تكون هناك نتائج «طيبة» وأخرى «سيئة». ونجد الكثير من الكتاب يتحدثون (عند تطرقهم لمناقشة ما ينتج عن الانصهار الدولي) عن «مزايا» و«عيوب» ذلك النوع من الانصهار.[١٩] فيأخذون في تعديد المزايا ومن ثم العيوب. وتكون «النتائج» هي المزايا زائدا العيوب.

وفي الواقع، نجد أن المزايا والعيوب يمكن أن تختلف من انصهار دولي لآخر، لإمكانية اختلاف الظروف. وكذلك تبعا للمعيار الذي تقوم عليه عملية التقويم. فمحاولة تحديد نتائج أي انصهار دولي كثيرا ما تكون عبارة عن عملية «تقويم». مما يجعل محاولة التحديد تلك قابلة للاصطباغ والتأثر بـ «قيم» المقيّم.

---

(١٩) يورد الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري مقلد، تحت عنوان «المزايا التي يحققها التكامل الدولي» أربع مزايا. وقد أغفل د. مقلد ذكر عيوب لسبب أو لآخر. انظر: [١٥، ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤].

وبصفة عامة، يمكن إيجاز النتائج العامة الغالبة للانصهار الدولي، وبناءً على نتائج معظم التجارب الانصهارية الدولية الحديثة، فيما يلي: حيث يمكن أن ينتج عن الانصهار الدولي:

(ا) تخفيف أو إزالة أسباب الصراعات الدولية، عن طريق إحلال علاقات التعاون وتدعيمها. حيث يؤكد قيام الانصهار الدولي واستمراره الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، أو المنفعة الدولية المتبادلة. وذلك يمكن أن يدفع إلى تخفيف التعصب القومي فيما بين الدول الأعضاء ويرفع درجة التسامح فيما بينهم، لقطف ثمار التعاون المشترك.

(ب) زيادة فعاليات وقدرات الطاقة الوطنية في كل دولة عضو. حيث يتيح لتلك الطاقات ـ وخاصة القادرة منها ـ الخروج من الإطار المحلي الضيق (نسبيا) إلى مجالات أوسع وأرحب. . . فيوسع فرص التفوق أمامها، مما يمكن أن يعود عليها وعلى البيئات الوطنية بفوائد كبيرة، ما كانت لتتحقق لولا وجود الانصهار الدولي. فـ «اتساع السوق» أمام الصناعيين ورجال الأعمال (مثلا) يمكن أن يزيد من فعاليتهم ونشاطهم.

(جـ) تهيئة سبل أقوى للاستقرار الدولي، عبر ما يفرضه التعاون والتلاحم من تسامح مع الأطراف الأخرى [٢٨]. (٢٠)

(د) إمكانية التخلي عن الغلو في الذاتية والتخفيف من حدة الشعور القومي المحلي فيما بين الدول الأعضاء وشعوبها. حيث يمكن أن يقتضي الانصهار الدولي ضرورة التخلي عن شيء من «التميز»، والقبول بالدخول في شركة مع الآخرين.

---

(٢٠) الانصهار الدولي يعني الاتصال بالآخرين، أو هو عملية اتصال. . . وليس من الضروري أن ينتج خيرا عن الاتصال ودائما. فقد تنتج عنه صداقة، وقد ينتج عنه عداء. لذا، فإن عملية الاتصال هذه يمكن أن تكون مرغوبة ويمكن أن تكون مرفوضة. وذلك يعتمد على مدى نفع ذلك الاتصال لأطرافه. انظر في هذا المعنى، [٢٨، ص ٧٧ح].

(هـ) ظهور صعوبة تشريع وتنفيذ معظم القرارات المشتركة، وخاصة إذا كانت تلك القرارات تحتم إجراء تغيير أو تعديل في بعض قوانين وعادات وتقاليد الأعضاء.

وعندما ننظر إلى هذه «النتائج» على أساس أن «التعاون المشترك»، مهما تطلب من «تضحيات»، يمكن أن يؤدي إلى سلام ورفاه أكبر لأعضائه، ويقضي على كثير من الصراعات وأسباب الفاقة، فإنه يمكن اعتبار النتائج الثلاث الأولى مزايا مهمة. بينما يمكن اعتبار النتيجتين الأخيرتين (د، هـ) عيوبا. ويبدو أن الإيجابيات (المزايا) هنا أكبر من السلبيات (العيوب). وإذا كان الأمر كذلك فعلا، فإنه يمكن أن نقول إن الانصهار الدولي هو أمر نافع، يجدر السعي إليه عند توافر دوافعه.

النتيجة الذاتية للانصهار الدولي

وهناك نتيجة ذاتية مهمة (مصير الانصهار) تتمخض عنها أي محاولة انصهارية دولية، يجب إثباتها كتكملة لحديثنا عن النظرية العامة للانصهار الدولي. فعندما ننظر إلى أي محاولة للانصهار الدولي (ككل أو في مجال معين محدد) ونحاول أن نستطلع «مستقبلها»، فإن التأمل المنطقي سرعان ما يوضح لنا بأن أي محاولة انصهارية دولية (ممثلة في شكل انصهاري معين، من «أشكال» الانصهار الدولي) ستنتهي في مستقبل معين إلى أخذ واحد من الأوضاع الأربعة التالية [٢٩، ص ص١١٩-١٢٧]:

(١) **الاستمرار على الوضع الحالي**: أو، بمعنى آخر، استمرار وضع الاتحاد (الانصهار) كما هو عليه الآن. أي استمرار الدرجة الانصهارية التي حققها الاتحاد المعني حتى الآن كما هي.

(٢) **التحول إلى اتحاد أقوى**: أو توسع الأعضاء في اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة اندماجهم وانصهارهم. كأن يتحول الاتحاد الكونفدرالي (مثلا) إلى اتحاد فيدرالي. والتحول إلى اتحاد أقوى يعني ارتفاع الدرجة الانصهارية التي يحققها الاتحاد المعني (في المجال المعني)، نسبة إلى السابق.

(٣) **ضعف المحاولة الانصهارية**: أي انخفاض درجة الانصهار بين الأعضاء (في مجال أو مجالات معينة) إلى الصفر أو مادونه، نسبة إلى السابق.

(٤) **التفكـك أو التنـافـر والانفصال (disintegration)** : أي انهيار المحاولة الانصهارية وانتهـائهـا. كأن يتحول الاتحاد الكونفدرالي (مثلا) إلى عدة دول بسيطة، لا رابط سياسي وقانوني فيما بينها ـ كما هو الحال في السابق.

ويمكن أن يحدث أحد هذه الاحتمالات (التي يمكن تبينها عبر الملاحظة وقياس درجة الانصهار الدولي) في العملية الانصهارية ككل ـ في كل المجالات ـ أو يحدث أحدها في مجال معين. . . بينما يقع احتمال آخر في مجال آخر. . . كأن يحصل ضعف في مجال الأمن، بينما يحصل العكس في مجال الاقتصاد. . . وهكذا. وكثيرا ما يصاحب الضعف في الانصهار السياسي ضعف مماثل في المجالات الأخرى ـ وخاصة في الدول النامية.

تلك هي (بـاختصار) النظرية العامة للانصهار الدولي. ولا بد من التأكيد ـ مرة أخرى ـ على أن ما اعتبرناه «النظرية العامة للانصهار الدولي» ما هو إلا موجز للنقاط الرئيسة في هذا الشأن. ويمثل ما ذكرناه بعض أهم الاستنتاجات لبحوث علمية كثيرة درست ظاهرة الانصهار الدولي، بصفة عامة أو مخصصة لعمليات انصهار دولي معينة. وفي واحد أو أكثر من النقاط التي ناقشناها هنا.

وهناك موضوع آخر مهم. . . مرتبط جدا بالانصهار الدولي. . . . . حيث يعتبر الحـديث فيه عبـارة عن تكملة للحـديث عن الانصهـار الدولي، بل انه (بذاته) يمثل الانصهـار الـدولي في وجوده الفعلي ـ العملي. . . . . ونعني بذلك: أشكال الانصهار الدولي. فهناك عدة أشكال معاصرة للانصهار الدولي.

ولا بد من توضيح الفارق الجذري بين مجالات (fields) الانصهار الدولي من ناحية وأشكاله (forms) من ناحية أخرى. فالمجالات تعني ـ كما رأينا ـ الحقول الرئيسة الأربعة التي يتم فيهـا الانصهار الدولي (الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الأمن). أما الشكل، فيعني الصيغة السياسية ـ القانونية التي يظهر فيها الانصهار الدولي، في واحد أو أكثر من المجالات المذكورة.

والشكل الانصهاري الدولي الذي يتخذه أي انصهار دولي يتحدد بالتنظيم السياسي

والقانوني الذي تم الاتفاق عليه واختياره، من قبل الأعضاء. ولكل شكل انصهاري دولي خصائص معينة، تميزه عن غيره من بقية أشكال الانصهار الدولي. إذ يترتب على قيام كل شكل نتائج مختلفة معينة... تتمثل في اختلاف صلاحيات كل من الهيئة المشتركة من ناحية، والدول الأعضاء من ناحية أخرى.

ومعرفة هذه الأشكال المعاصرة للانصهار الدولي، تسهل فهم محاولات الانصهار الدولية المختلفة، والإلمام بطبيعتها ونتائجها وما يمكن أن تعنيه حاضرا ومستقبلا، خاصة بعد أن رسخ (تقريبا) مفهوم كل شكل في كل الأوساط العلمية العالمية المتخصصة. ونقصد بـ «أهم الأشكال المعاصرة للانصهار الدولي»: المنظمات الدولية (التنظيم الدولي)، والاتحاد الفيدرالي ـ بصفة عامة. وقد نتمكن من الحديث عن تلك الأشكال في بحث قادم.

ونعتقد أن النظرية العامة للانصهار الدولي والأشكال المعاصرة للانصهار الدولي تكون (معا) مدخلا علميا لدراسة أي محاولة انصهارية دولية دراسة علمية سليمة. لذا، فإن ما جاء بهذا البحث ومفهوم كل من التنظيم الدولي و«الفيدرالية» يمثل (في رأينا) مدخلا جيدا ومناسبا... يؤدي تطبيقه على أي محاولة انصهارية دولية إلى فهمها فهما علميا سليما.

المراجـــع

[١] **Etzioni, Amitai.** *Political Unification.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965.

[٢] **Etzioni, Amitai.** *The Hard Way to Peace.* New York: Collier Books, 1962.

[٣] **Dougherty, James** and **Phaltzgraff, R. Jr.** *Contending Theories of International Relations.* 2nd Ed., New York: Harper and Row, 1981.

[٤] **Kedourie, Elie.** *Nationalism.* London: Hutchinson, 1960.

[٥] **مقلد، اسماعيل صبري.** *العلاقات السياسية الدولية.* الكويت: منشورات دار السلاسل، ١٩٨٥م.

[٦] **سندي، عبدالله.** *مفهوم القومية*، جدة: بحث غير منشور، ١٤٠٣هـ.

[٧] **Green, Fred.** *The Dynamics of International Relations.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966.

[٨] **مركز دراسات الوحدة العربية:** *القومية العربية والإسلام*، الطبعة الثانية، (ندوة فكرية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

[٩] **عمارة، محمد.** الفكر الإسلامي والوحدة العربية، *مجلة شئون عربية* (تونس)، العدد ٤٣، سبتمبر سنة ١٩٨٥م، ص ١٨٧ - ٢١١.

[١٠] **أبو زهرة، محمد.** *العلاقات الدولية في الإسلام*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٠م.

[١١] **Jacobson, Harold.** *Networks of Interdependence.* New York: Alfred Knopf, 1984.

[١٢] **Deutsch, Karl.** *France, Germany and the Western Alliance.* New York: Scribner's, 1967.

[١٣] **Lindberg, Leon.** *The Political Dynamics of European Economic Integration.* Stanford: Stanford Univ. Press, 1963.

[١٤] **Haas, Ernest.** *The Uniting of Europe: Political Social and Economic Forces.* Stanford CA.: Stanford Univ. Press, 1958.

[١٥] **مقلد، اسماعيل صبري.** *نظريات السياسة الدولية*. الطبعة الأولى، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢م.

[١٦] **Rosen, Steven** and **Jones, Walter.** *The Logic of International Relations,* Cambridge. Mass.: Winthrop, 1974.

[١٧] **Galtung, Johan.** "A structural theory of integration." *Journal of Peace Research,* Vol. **5**, No. 4, 1968

[١٨] **Puchala, Donald.** "Of Blind Men, Elephants and International Integration." *Journal of Common Market Studies,* Vol. **X**, No. 3, March 1972.

[١٩] **Deutsch, Karl.** *et al., Political Community and the North Atlantic Area.* Princeton: Princeton Univ. Press, 1957.

[٢٠] **De Vree, Johan.** *Political Integration: The Formation of Theory and Its Problems,* Paris: Mouton, 1972.

[٢١] **Mitrany, David.** *A Working Peace System.* Chicago: Quadrangle Books, 1966.

[٢٢] **Mitrany, David.** "The functional approach to world organizations." *International Affairs,* Vol. **XXIV**, July (1948).

[٢٣] **Nye, Joseph,** *Peace in Parts.* Boston: Little, Brown, 1971.

[٢٤] **Friedrich, Carl.** *Europe: An Emerging Nation.* New York: Harper and Row, 1969.

[٢٥] **Inglehart, Ronald.** "An end to European integration." *American Political Science Review,* Vol. **LXI**, March (1967), 91 f.

[٢٦] **القويز، عبدالله**. مفهوم التكامل الاقتصادي، *الخليج: أمل ومستقبل*، إصدار الإدارة الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، ١٩٨٤م.

[٢٧] **Lindberg, Leon.** "Political integration ...", *International Organizations*, **24**, Autumn 1970, 663 f.

[٢٨] **Deutsch, Karl.** *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control.* New York: Free Press of Glencoe, Inc., 1963.

[٢٩] **بشير، اسكندر**. *دولة الإمارات العربية المتحدة. مسيرة الاتحاد ومستقبله*. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

The General Theory of International Integration

Sadaka Yehia Fadil
Department of Political Sciences, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. The study and analysis of cooperation and conflict among nation-states are central to the study of contemporary international relations. Both cooperation and conflict are the focal points in such a study.

The scientific studies of contemporary international cooperation came up with a vast number of "findings" regarding this kind of unity. Most of these findings represent the fundamental base of the so-called: theories of international integration. Each of those theories deals with some, but not all, dimensions of the multi dimensional phenomenon of contemporary international integration.

In this article, the author thought it was possible to outline essentially one single theory of international integration. He calls this theory: the General Theory of International Integration, as his article's title suggest.

Based on the writings of some of the world's distinguished scholars of international integration, the author has briefly outlined that theory in six points: international integration: Definition, Fields, Motives, Decisive factors for its continuation, indicators and measurement, and results.

The author says that conclusions in all points, mentioned above, constitute what may be called: the General Theory of International Integration, which, the author thinks, may scientifically explain the phenomenon of contemporary international cooperation.